غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

التستر التجارى

(وأثره اقتصادياً واجتماعياً على المملكة)

مايو ٢٠١٠ م

قائمة المحتويات

مفهوم التستر التجارى ٢

القسم الأول : الأثار السلبية للتستر التجارى على المملكة ٣

القسم الثانى : أسباب انتشار ظاهرة التستر التجارى فى المملكة..... ..... ٧

القسم الثالث: دور الجهات الحكومية فى الحد من ظاهرة التستر التجارى..... ١٠

القسم الرابع: طرق القضاء على ظاهرة التستر التجارى..... ١٤

المراجع : ١٧

مفهوم التستر التجاري

يعرف التستر التجاري وفقاً لأحكام المادة الأولى من نظام مكافحة التستر بأنه :

- تمكين الوافد من استثمار أو ممارسة نشاط تجاري لحسابه، أو بالاشتراك مع غيره محظور عليه ممارسته، أو لا يسمح له نظام استثمار رأس المال الأجنبي أو غيره من الأنظمة والتعليمات ممارسته،ويعتبر المواطن متستراً في حالة تمكين الوافد من استخدام اسمه أو ترخيصه أو السجل التجاري لممارسة النشاط التجاري.
- كما يعتبر متستراً كل أجنبي حاصل على ترخيص استثمار أجنبي وقام بتمكين وافد آخر من العمل لحسابه خلافاً لنظام استثمار رأس المال الأجنبي، حيث يؤدي التستر إلى تهرب الوافد من الرسوم التي يتطلبها نظام الاستثمار الأجنبي من خلال عقد صوري بالراتب والميزات، وعليه فإن كشف مثل هذه القضايا تكتنفه صعوبات عدة .

القسم الأول

الآثار السلبية للتستر التجاري على المملكة

تكمن مخاطر التجارة المستترة فى إستنزاف عنصرين ينعكسان آثارهما على الاقتصاد الوطنى وهما **رأس المال والعمل**.

فرأس المال ينتج عن الارباح الناتجة من التجارة المستترة التى يتم تحويل معظمها الى الخارج وفى اغلب الاحيان ينتهج الوافد اقصى عمليات تعظيم الارباح على حساب المستهلك المواطن.

اما العمل فيكمن فى ان الوافد هو مالك المشروع ويسعى الى توظيف عمالة وافدة مثله، مما لها آثارها السلبية على سوق العمل فى المملكة.

اولاً : الاثار الاقتصادية :

- يتسبب التستر التجاري بدرجة كبيرة في افشال سياسات الاستقرار الاقتصادي في المملكة وتشويه المؤشرات اللازمة لوضع السياسات الاقتصادية المختلفة، والتي من اهمها مؤشرات الأسعار ومعدلات البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي.
- هناك تأثير سلبي بالغ على فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد، فزيادة الانشطة المختلفة في اطار معاملات التستر التجاري يؤدي الى زيادة الطلب على النقود ويصبح احد الدوافع الاساسية للاحتفاظ بها، وهو ما سيؤثر بالتأكيد على فعالية السياسة النقدية.
- اغلب الارباح الناجمة عن التستر تحول الى خارج المملكة.
- إضعاف الكفاءة الاقتصادية، والاخلال بتوزيع الموارد.
- المنافسة الغير مشروعة للمواطنين، ولاسيما اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة حالات الغش التجاري.

- يسهم التستر التجارى في نمو البطالة، لاقتصار التوظيف في مشروعات التستر على العمالة الاجنبية.
- ضعف فرص التوظيف للعمالة المواطنة.
- تزايد أعداد العمالة الوافدة، ومزاحمة المواطنين في أعمالهم بصورة غير مشروعة .
- احتكار الوافدين لبعض الأنشطة التجارية .
- زيادة أعباء الإنفاق على المرافق الخدمية ، الصحية ، التعليمية بسبب وجود أعداد كبيرة من الوافدين بالمملكة .
- مزاولة كثير من الوافدين للتجارة الغير مشروعة من خلال تواطؤ المتستر عليه مع بني جنسيته.
- معظم العمالة الوافدة التى تأتى من دول اخرى تكتسب خبرات معرفية وتقنية عالية واساليب عمل، ونظراً لان هذه العمالة غير مستقرة، فإن ذلك يحد من تراكم الخبرات وتوظيفها فى البلاد.
- استقدام وترحيل العمالة الوافدة له تكاليف مالية هائلة.
- تستفيد العمالة الوافدة بشكل مباشر او غير مباشر من الاعانات المقدمة من قبل الحكومة والتى كان من الممكن ان توجه الى خدمة أبناء الوطن.
- إن سهولة الحصول على العمالة الوافدة ادى الى انتهاج اساليب الانتاج المستندة على الأستخدام المكثف للعمالة.

ثانياً : الاثار السياسية والامنية :

- وجود أعداد كبيرة من الوافدين وابنائهم الذين ترعرعوا فى البلاد، قد تؤدى الى شعور جماعى شبيه بشعور الاقلية.

- إن ضخامة حجم العمالة الوافدة وتعدد جنسياتها ومعتقداتها وثقافتها يجعلها تشكل تهديدا لامن البلاد، فقد تتعامل هذه العمالة بتجارة المخدرات او السرقة او التزوير.

ثالثاً: الاثار الاجتماعية :

- مشروعات التستر وسط ملائم لانتشار الجريمة والتجارة غير المشروعة.
- تزايد أعداد المخالفين لنظام الإقامة.
- تزايد أعداد العمالة الوافدة مما يؤثر في البنية الديموغرافية للمملكة.
- تعتبر ملاذ امن للعمالة الهاربة من كفلائها.
- انتشار البائعين المتجولين والمتسولين من الوافدين أمام المساجد وفى الشوارع.
- تعيش معظم العمالة الوافدة فى شكل مجموعات حسب جنسيتها تمثل مجتمعات صغيرة وغالباً ما تكون غريبة على مجتمعنا وقد تكون منافية مع تعاليم الدين الاسلامى.
- ضعف المستوى التعليمى لدى ابناء الوافدين الذين ترعرعوا فى بلدهم وكثرةالاطفال المشردين.

رابعاً : الاثار البيئية والصحية :

- تشكل الاعداد الكبيرة للعمالة الوافدة ضغطا على الخدمات الصحية والمرافق العامة واستنزافا للموارد الطبيعية.
- تأتى معظم العمالة الوافدة من دول فقيرة او متخلفة قد تحمل معها امراض معدية خطيرة.
- إن غالبية العمالة الوافدة يمتلكون سيارات قديمة تبعث عوادم مضرة وتفتقد لوسائل السلامة مما يترتب على ذلك زيادة كبيرة فى عدد السيارات التى تؤدى الى زيادة طرح ملوثات الهواء والى زيادة إختناق حركة المرور والحوادث المرورية.
- إن غالبية العمالة الوافدة تسكن فى مساكن شعبية او قرى فى ظروف سكنية غير صحية وغير منظمة ومكتظة بالاوساخ مما يشوه المنظر فضلا عما يسببه من مشكلات صحية.

وبصفة عامة يمكن حصر اهم سلبيات التستر التجارى على النحو التالى :

- زيادة حالات الغش التجارى.

- المنافسة ومزاولة الانشطة غير العادلة او الغير مشروعة.

- المخاطر الامنية والاجتماعية.

-إحتكار بعض الانشطة التجارية.

- تزايد أعداد المخالفين لنظام الاقامة، نتيجة إزدياد أعداد العمالة الوافدة.

- زيادة اعباء الانفاق على المرافق الخدمية الصحية والتعليمية.

- إنتشار هذه الظاهرة يعنى ان هناك فئة من المواطنين يتكاسلون عن العمل ويرضيهم جمع المال بأيسر الطرق بحيث يتحولون من فئة منتجة الى فئة اتكالية دون اعتبار للمصلحة العامة.

- غمر الاسواق بسلع دخيلة وعلى ذوق المستهلك والعمل على ترغيبه بشرائها مما يساعد على الاستهلاك فى سلع قليلة المنفعة.

- توجيه اقتصاد البلاد وفق رغبات ومصالح رؤوس الاموال الاجنبية.

- التورط فى تعاملات وديون يكون المتستر والمتستر عليه غير عالم بها.

- ان التستر الذى يقوم به المواطن فيه انعدام الاحساس بالوطنية والمسئولية والولاء لأنه كسر الانظمة وهذا يترك المجال لضعاف النفوس من الاضرار بالبلاد على مختلف الاصعده سواء الاجتماعية، والاقتصادية.

القسم الثانى

أسباب انتشار ظاهرة التستر التجارى فى المملكة

تنقسم اسباب انتشار ظاهرة التستر التجارى إلى اسباب متعلقة بالمتستر (المواطن)، واخرى متعلقة بالمتستر عليه (الاجنبى).

اولاً: اسباب متعلقة بالمتستر (المواطن) :

- قلة توافر رؤوس الاموال والخبرة الفنية والادارية الكافية للمواطن مما شجعت على الاستعانة بالاجنبى.
- محدودية دخل المتستر وعدم وجود مصادر دخل بديلة اكثر ربحية او بصورة أسرع.
- استغلال حسن النية والعاطفة الشخصية والثقة المفرطة لدى المواطن تجاه المتستر عليه.
- وجود عادات واعراف اجتماعية تمنع المواطن من القيام ببعض المهن او الحرف الدنية فينتج عن ذلك اسنادها للاجنبى.
- نقص الوعى والادراك لدى بعض المواطنين تجاه مخاطر تجارة التستر.
- سهولة إعطاء التراخيص التجارية للمواطن والسماح لهم بمباشرة اكثر من مشروع بسجل تجارى واحد.
- التكاسل وضعف روح المغامرة والخوف من المنافسة التجارية ومشاكل البيع والشراء وسماحهم بمنح الاجنبى مجموعة من المميزات الخاصة بهم دون غيرهم.
- عدم وجود الحافز الوطنى الحقيقى للسعودة لدى بعض المواطنين والرغبة الكاملة فى تطوير وتنمية العمل.

ثانياً : اسباب متعلقة بالمتستر عليه (الاجنبى) :

- عدم مساواة المتستر عليه الاجنبى بالمواطن من حيث الصلاحيات التجارية كتلزامة بدفع ضرائب دخل او ضرائب تأسيسية ووضع قيود على تحويلات اموالة النقدية للخارج ومنعه من التجارة بالمشاريع الغير تنموية على الصعيد الاقتصادى او الصناعى او الاجتماعى.
- وجود جو مناسب للمتستر عليه ساهم فى زيادة هذه الظاهرة، كتصرف الاجنبى داخل المشروع كالمالك من حيث إبرام عقود نيابة عن المواطن، ووضع قيمة المبيعات فى الحساب الشخصى وغيرها.

وهناك عدة اسباب يرغب الاجنبى تحقيقها من خلال التستر:

- التخلص من البضاعة المغشوشة والمسروقة والمقلدة والمخالفة للمواصفات والمقاييس.
- زيادة أعداد العمالة الوافدة من بنى جنسه.

وبصفة عامة أهم اسباب ظاهرة التستر التجارى هى:

- تعاطف المواطن مع المتستر عليه بحسن نية أو لرغبته الحصول على مكاسب سهلة دون أن يبذل أي جهد في سبيل الحصول عليها.
- عدم تفعيل نظام مكافحة التستر التجارى بالشكل الكافى.
- لا يقتصر التستر التجاري على الأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة أو العمالة الأجنبية الحرفية البسيطة، إنما يشمل قطاعا عريضا من الشركات الكبرى، تحت مسمى «التمثيل التجاري» ، حيث توجد شركات متستر عليها تمارس أعمالها تحت مظلة الوكيل أو الممثل التجاري.
- معظم المؤسسات والشركات المتسترة تعمل بشكل شبه نظامي يصعب كشفها. ويكون هناك تكاتف قوي وتعاون مستمر بين المواطنين والمتسترين عليهم.

- ضعف تأهيل المواطن بالشكل الكافى مع بيئة العمل بسبب عدم المواءمة بين التخصصات المطلوبة في سوق العمل التجاري والخدمي، وبين مخرجات التعليم العام والجامعي ومعاهد وكليات التدريب الفني.
- طبيعة وحجم منشآت القطاع الخاص وأكثرها صغيرة مملوكة لإفراد ليس لديهم معرفة بأبسط مبادئ التجارة ومتطلباتها، من تأهيل وحسن تصرف، مما يجعلهم عرضة لاستغلال الأجانب والتستر عليهم.
- سهولة دخول بعض الشركات الأجنبية السوق السعودي، للعمل تحت مظلة مؤسسات وشركات وطنية مقابل نسبة معينة يتفق عليها.

القسم الثالث

دور الجهات الحكومية فى الحد من ظاهرة التستر التجارى

ا. جهود وزارة التجارة والصناعة في مكافحة التستر

بذلت الوزارة منذ تشكيل لجان مكافحة التستر جهوداً متواصلة وكبيرة، وذلك بالتعاون مع كافة الجهات ذات العلاقة للحد من انتشار ظاهرة التستر في حدودية إمكانياتها المتاحة وذلك وفقاً للحقائق التالية :

- تهيئة مقرات للجان مكافحة التستر بالوزارة وفروعها .
- دعم اللجان بالموظفين المساعدين، وكافة المستلزمات المكتبية اللازمة .
- دعم االلجان بوسائل النقل المناسبة لمباشرة أعمالها.
- المساهمة مع الجهات المعنية والغرف التجارية في إقامة الندوات التي توضح آثار هذه الظاهرة على الاقتصاد الوطني والعمل على إعداد الحلول المناسبة .
- الكتابة للجهات المختصة باقتراح سعودة بعض الأنشطة التجارية التي يتركز بها التستر وفقاً لجدول زمن ملزم لأصحاب المحلات .
- تأكيد الوزارة على تكثيف الجولات الميدانية، وخاصة خارج أوقات الدوام الرسمي نظراً لمزاولة بعض المتسترين لنشاطهم في فترة المساء .

- كما تسعى الوزارة جاهدة لتفعيل عمل تلك اللجان وكان منها قرار معالي وزير التجارة رقم٢٨٦ وتاريخ ١٤٢٣/٢/٢٣هـ القاضي بتشكيل إدارة مكافحة التستر لتفعيل دورها في تنفيذ خطط العمل الميدانية الخاصة بلجان مكافحة التستر وتحقيق مفهوم الرقابة الشاملة، الذي تهدف الوزارة إلى تحقيقه وتكثيف الجولات الميدانية وتمكين أعضاء اللجان من المشاركة في الدورات التدريبية في مكافحة التستر التجاري، وكذلك الدورات القانونية في مجال التحقيق الجنائي.

- كما تقوم الوزارة بالتوعية بأضرار التستر على الوطن اقتصادياً وأمنياً واجتماعياً عن طريق الندوات والمحاضرات، وكذلك بالتشهير بالمتستر والمتستر عليه بالصحف المحلية، ليكون رادعاً له ولغيره من ضعاف النفوس الذين يسعون إلى الاثراء الغير مشروع مقابلين حسن الضيافة في المملكة بالنكران والجحود .
- التحذير من أضرار وأخطار التستر عبر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة.
- بيان العقوبات التي ستطبق بحق المخالفين عبر وسائل الإعلام.
- العمل على وضع الإجراءات اللازمة التي من شأنها توطين الوظائف وإحلال العمالة الوطنية محل العمالة المخالفة لنظام مكافحة التستر أو المشتبه بهم في ذلك والعمل على قصر مزاولة العمل للمواطنين في المهن المقصورة على السعوديين في النشاطات التي يكثر فيها التستر.
- إعداد سجلات بأسماء المخالفين ونشاطهم ومحلاتهم المشتبه بها، بما في ذلك إدراجها في الحاسب الآلي للرجوع إليها في حالات العود أو التكرار وكذلك الاستفادة منها خلال فترة المنع من مزاولة ذلك النشاط.

٢. تجربة الوزارة في مكافحة التستر التجاري

تمكنت الوزارة والجهات الحكومية المشاركة من كشف العديد من حالات التستر في مجالات وأنشطة مختلفة منها على سبيل المثال في مجال المواد الغذائية ومواد البناء وقطع الغيار بأنواعها ومواد البناء والأدوات الصحية والكهربائية ووكالات الشحن ومحلات بيع الكمبيوتر والاتصالات ومحلات التخفيضات بأنواعها والملابس الجاهزة والأقمشة والأدوات المكتبية وأدوات التجميل والعديد من محطات البنزين و المقاهي بالإضافة لمؤسسات بيع المعدات والآلات الزراعية والمواد الزراعية.

٣. جهود الغرف التجارية في مكافحة التستر

- اقامة العديد من الدورات التدريبية فى كشف ومكافحة التستر التجاري.
- اقامة دورات قانونية في مجال التحقيق الجنائي ومكافحة التستر التجارى.
- التوعية بأضرار التستر على الوطن اقتصادياً وأمنياً واجتماعياً عن طريق الندوات والمحاضرات .
- إعداد الدراسات والتقارير والكتيبات التى تتناول هذه الظاهرة، واستخلاص النتائج والتوصيات للحد منها والقضاء عليها، وأغلب هذه الدراسات توصي بسعودة الأنشطة التجارية باعتبارها أهم الحلول والاقتراحات المقدمة في مكافحة هذه الظاهرة.
- مخاطبة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بإدراج بعض الأنشطة التجارية ضمن الأعمال المقصورة على السعوديين ومنها (محلات قطع غيار السيارات- ومواد البناء- ومحلات قطع غيار وأجهزة الكمبيوتر- والأجهزة الكهربائية- والاتصالات- ومحلات البصريات- ومحلات بيع الأشرطة المسموعة والمرئية).
- التدقيق في الترخيص بالشكل آلى يعمل على سعودة العديد من الأنشطة وبالتالى يؤدي إلى محاصرة هذه الظاهرة في نشاطات محدودة مما يسهل فى مكافحة التستر التجارى .

٤. دور غرفة الشرقية التوعوى في مكافحة التستر.

- إعداد كثير من الدراسات والمطبوعات الهامة والتى تتناول مفهوم التستر التجارى واسبابه واثاره ، وكان اخرها اعداد دراسة بعنوان " هروب العمالة الوافدة" .
- إجراء العديد من الندوات والمحاضرات التوعوية بأضرار التستر على الوطن اقتصادياً وأمنياً واجتماعياً.

- ارسال كافة التعاميم الهامة والمتعلقة بموضوع التستر التجارى لكافة مشتركى الغرف وكل الاشخاص اللذين لهم صله به.
- قيام الكوارد البشرية بالغرفة فى الادارات واللجان المختلفة باجراء مقابلات صحفية وتليفزيونية لتوعية المواطنين والمهتمين باخطار التستر التجارى على الاقتصاد الوطنى.
- نقل التجارب الدولية والخبرات العالمية المتعلقة بكيفية مكافحة التستر التجارى إلى المملكة، واقتراح تطبيق المناسب منها.
- توزيع النشرات والبروشورات والمطبوعات الخاصة بمكافحة التستر في كافة الاماكن والوزارات العامة.

القسم الرابع

طرق القضاء على ظاهرة التستر التجارى

وسائل القضاء على ظاهرة التستر التجارى

- لا بد من أن تتكاتف جهود الدولة والمواطنين للقضاء على هذه الظاهرة، وعدم الاعتماد على طرف دون الآخر، فالمسئولية وطنية والهدف واحد وهو راحة وأمن كل من يقيم على هذه الأرض الطيبة، كما أنه ليس من العدل تحميل وجود هذه الظاهرة على جهة بعينها، فيجب تكاتف كافة الجهات ذات العلاقة، وتكوين فريق عمل مشترك منهم، كمقام الإمارة والجوازات والشرطة ومكتب العمل بكل منطقة، وغيرها من الجهات، لوضع تصور وخطط قصيرة وطويلة المدى تتركز بالدرجة الأولى على رفع درجة الوعي والتثقيف لدى المواطن والمقيم،وتعميق مفهوم الآثار السلبية لهذه الظاهرة.

- مساهمة المواطن السعودي في مكافحة ظاهرة التستر وذلك بالامتناع عن ممارسته، باعتباره ركن أساسي في مكافحة هذه الجريمة وإبلاغ الجهات المعنية عن حالات التستر ومساعدة أعضاء اللجان في إثبات هذه الحالات، وذلك انطلاقاً من روح المواطنة الصالحة في عدم المتاجرة بالهوية الوطنية مقابل مبالغ زهيدة، وحرصاً منه في ممارسة العمل بنفسه وجني ثماره ، وتعود أهمية دور المواطن في مكافحة هذه الظاهرة إذا ما علمنا أن المواطن والاقتصاد الوطني هما الهدفين الذي يسعى نظام مكافحة التستر لحمايتهما .

- إلزام جميع الشركات والمؤسسات والأسواق التجارية بمختلف أنشطتها بعدم استخدام غير السعوديين في الوظائف الإدارية والمالية والمساندة ووظائف العمليات بما في ذلك وظائف أعمال المحاسبة، وغيرها من الوظائف التي يتوفر لشغلها عمالة سعودية .
- ترشيد استقدام العمالة الأجنبية وتوحيد جهات الاستقدام مع دراسة إمكانية قصر

الاستقدام على المشروعات الإنشائية والخدمية وأعمال الصيانة والنظافة التي يتطلبها برامج ومشاريع التنمية والتي لا يتوفر لشغلها مواطنين سعوديين .

- قصر العمل في محلات بيع مواد البناء والأدوات الكهربائية والصحية ومحلات بيع الكمبيوتر والاتصالات ومحلات بيع قطع غيار السيارات وغيرها على السعوديين وعدم السماح للعمالة الوافدة بممارستها وإلزام أصحاب هذه المحلات بمباشرة العمل بأنفسهم مع تكليفهم بوضع أسماء وبيانات العاملين في المحل وصورهم ورخص العمل الصادرة منهم .
- تعديل التكييف القانوني للتستر التجاري بتشديد العقوبة للحد منها، والقضاء عليها وردع كل من يفكر بالقيام بها سواء من المواطنيين أو المقيمين.

- محاولة ضمان عدم زيادة حالات التستر بتوفير الضمانات التي تحد منه عند اصدار الرخص الاستثمارية الجديدة للمواطنين.

- تقييم الأنشطة التجارية التي تدار بالتستر ومحاولة تصحيح وضعها، اما بتحويل الأنشطة الكبيرة منها الى نظام الاستثمار الأجنبي بترخيص محدد المدة. او الزام اصحابها بإدارتها بأنفسهم، او تقبيلها لمواطنين يرغبون استثمارها بأيد وطنية.
- تفعيل فتوى العلماء بتحريم التستر التجاري، وتحريم الأموال الناتجة عنه، اخذاً بالاعتبار طبيعة الشعب المتدين الذي لا يقبل الشبهات في مصدر رزقه ورزق من يعوله.
- تخصيص ملاحق بالصحف المحلية وإفراد صفحات تبين خطورة وجود هذه العمالة.
- الاستفادة من وجود الفضائيات والقنوات التلفزيونية لعرض مشاهد حية عن آثار هذه العمالة وإقناع المواطن بأن هذه العمالة الذين يكفلهم يعتبرون خطراً حقيقياً يهدد حياته وأمن بلده.
- توزيع النشرات والبروشورات في الأسواق المركزية والمحلات العامة.
- قيام فرق عمل مؤهلة ومدربة بإلقاء محاضرات وندوات تثقيفية وتوعية لشرح خطورة هذه الظاهرة في المحافظات والمراكز والقرى، وإبراز قدرات ومهارات المواطن السعودي في تنفيذ كافة الأعمال والمهن وتعميق مفهوم إيجابيات تشغيل المواطن.

- إبراز قدرات ومهارات المواطن في كافة الأجهزة المقروءة والمرئية والمسموعة.
- مخاطبة جهات الاختصاص لوضع آليات جديدة في استقدام العمالة تتواكب مع التوافر الكبير في الأيدي العاملة السعودية والكوادر المؤهلة والمتخصصة والاستفادة منهم بدلاً من استقدام آخرين.
- الزام اصحاب المحلات التجارية اوالخدمية بامساك سجلات محاسبية منتظمة حتى يسهل تقديم اقرار ضريبي يتوافق مع ماهو موجود فعلاً.
- تسهيل اجراءات منح الرخص للمستثمرين واشتراكهم في الغرف التجارية والصناعية وفسح المجال امامهم في كافة الانشطة الاستثمارية، وتطبيق نظام مكافحة التستر على المتستر السعودي او الأجنبي.
- ان مرونة نظام الاستثمار الاجنبي سينعكس ايجاباً على اقتصاد البلاد وسيؤدي الى انسياب الحركة التجارية والخدمية وبالتالي الحصول على ايرادات من الضرائب تفيد من دعم خزانة الدولة وبالتالي زيادة ايرادات الدولة بالاضافة الى خلق فرص وظيفية للسعوديين.
- دراسة إمكانية إتاحة الفرصة للعمالة الأجنبية بالمملكة لتوظيف مدخراتهم في بعض المجالات الاستثمارية بما يحقق توطين هذه المدخرات والاستفادة منها في مشاريع التنمية مع تفعيل وتطوير إجراءات مراقبة التحويلات للخارج .
- منح أعضاء لجان مكافحة التستر صلاحيات أكبر وأوسع لملاحقة المتسترين والقضاء على هذه الظاهرة.

المراجع :

- الامانة العامة، اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجى، دراسة بعنوان اثر التستر التجارى على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجى، عام ٢٠٠٧م.
- الموقع الالكترونى لوزارة التجارة والصناعة، الانظمة التجارية، نظام مكافحة التستر التجارى.
- الموقع الالكترونى لوزارة التجارة والصناعة، دور وزارة التجارة والصناعة فى مكافحة التستر التجارى.
- الموقع الالكترونى لجريدة اليوم الالكترونى، العدد ١٢٥٦٧.
- الموقع الالكترونى لجريدة الاقتصادية، العدد ٣٨٧٦.
- الموقع الالكترونى لجريدة الشرق الاوسط، العدد ٨٩٨٨.